المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية

Comparative approach in scientific research in the field of legal studies

الأستاذ: علال قاشي

كلية الحقوق جامعة البليدة2 –الجزائر

البريد الالكتروني: gachiallel2018@gmail.com

الملخص

إن إعداد أي بحث علمي يتطلب أن يكون وفق منهجية دقيقة متسلسلة، تراعى فيها كل الضوابط وتحترم فيها كل الشكليات الإجرائية وتعتمد فيها على أحد مناهج البحث العلمي أو أكثر.

إن أي بحث علمي يقوم على دراسات سابقة ولابد من تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة (حدودها) ولابد من تجسيد الأمانة العلمية من خلال الاعتماد على مصادر ومراجع توثيقها (الإحالة إليها) وقد يقوم البحث على دراسة ميدانية (دراسة حالة) وهنا يكون الموضوع يتضمن جزء نظري وآخر ميداني.

مع العلم أن صعوبات البحث العلمي متعددة بداية من اختيار الموضوع وبلورة إشكاليته، والبحث عن مشرف متخصص تتوافر فيه وفي الباحث شروط عدة، وصولا إلى الدفاع عن الموضوع (المناقشة) أمام لجنة الحكم ومنح الباحث التقدير المناسب لعمله.

إن البحث العلمي الدقيق والمتميز يجب أن تتوافر فيه كل الشروط المتطلبة لذلك.

الكلمات المفتاحية: المنهج المقارن، القانون، الملاحظة، المناهج العلمية.

Abstract

Preparing any scientific research requires that it be according to an accurate and sequential methodology, in which all controls

المنارة للاستشارات

are taken into account, all procedural formalities are respected, and that one or more scientific research methods are based on it .
Any scientific research is based on previous studies, and the temporal and spatial framework of the study must be determined (its limits), and the scientific integrity must be embodied by relying on sources and references for their documentation (referral to it).
The research may be based on a field study (case study), and here the topic includes a theoretical part and another field .
Knowing that the difficulties of scientific research are multiple, starting from choosing the topic and crystallizing its problem, searching for a specialized supervisor in which the researcher has several conditions, and ending with defending the topic (discussion) before the jury and giving the researcher the appropriate appreciation for his work .
Accurate and distinguished scientific research must fulfill all the conditions required for this .
Key words: comparative method, law, observation, scientific methods

مقدمة:

اهتمت معظم أساليب الدراسات الوصفية بجمع البيانات والمعلومات لظاهرة ما و تفسيرها و محاولة التنبؤ بمسبباتها وما ينجر عليها من نتائج، ولكن أسلوب البحث المقارن يتعدى ذلك ليشمل إجراء مقارنة بين ظواهر مختلفة مع بعضها البعض لتحديد جوانب الشبه والاختلاف بينها ثم التعرف على أسباب أو عوامل حدوثها.

حيث يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية و القانونية

مما سبق يتبادر لنا التساؤل الآتي:

المنارة للاستشارات

ما المقصود بالمنهج المقارن في البحث العلمي؟ وما آليات تطبيقه لتحقيق أهدافه؟

الإجابة عن ذلك تكون في فصلين:

الفصل الأول: يتضمن مفهوم المنهج المقارن.

الفصل الثاني: يتضمن آليات تطبيق المنهج المقارن.

الفصل الأول: مفهوم المنهج المقارن

قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطلبين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى تعريف المنهج المقارن و أصوله التاريخية و في المبحث الثاني إلى شروط المقارن و أنواعها.

المبحث الأول: تعريف المنهج المقارن و أصوله التاريخية

قبل التطرق إلى تعريف المنهج المقارن سنعرف أولا المنهج

المنهج Méthodeهو الطريقة أو الأسلوب الذي ينتهجه العالم في بحثه أو دراسة مشكلته و الوصول إلى حلول لها أو إلى بعض النتائج ، ونظرا لأهمية المنهج أو الأسلوب المستخدم في الدراسة ، أيا كان نوعها ، فلقد ظهر علم مستقل لدراسة المنهج والمنهجية هو علم المنهج Méthodologie وهو عبارة عن الدراسة المنطقية و المنظمة التي توضع أو تحدد المنهج أو مبادئ المنهج، تلك المنهج التي نتبعها في سعينا للوصول إلى الحقائق أو إلى الحق، ومن الممكن أن يكون المقصود به ما استخدمه الباحث في بحثه هو فقط، وكذلك تحديد الخطوات والإجراءات التي تستخدم في بحث ما، و على حد تعريف انجلش، فإن علم المناهج أو المنهجية يقصد بها:

The systématique and logical study and formulation of The principles and méthods used in The search for fact or truth. It may be general or

المنارة للاستشارات

restricted to a particular science or even to a specific investigation,or The procedures actualy used in a.[1]

المطلب الأول: تعريف المنهج المقارن

Méthode Comparative/Comparative Method)

أ/ لغة: المقاسة بين ظاهرتين أو أكثر و يتم ذلك بمعرفة أوجه التشابه و أوجه الاختلاف.

ب/اصطلاحا: هي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأوقت نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارن والتصنيف

وهو اصطلاح عام يشير إلى إجراءات تهدف إلى توضيح و تصنيف العوامل السببية في ظهور ظواهر معينة وتطورها، وكذلك أنماط العلاقة المتبادلة في داخل هذه الظواهر بينها وبين بعضها البعض ، وذلك بواسطة توضيح التشابهات والاختلافات التي تبينها الظواهر التي تعد من نواح مختلفة قابلة للمقارنة [2]

يقول دوركايم (هي الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية)

هذا ويقصد بهذا، الاصطلاح (المنهج المقارن)في علم الاجتماع طريقة المقارنة بين مجتمعات مختلفة ، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه و الاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبراز أسبابها وفقا لبعض المحكات التي تجعل هذه الظواهر قابله للمقارنة كالنواحي التاريخية والاتنوغرافية

[2]- د. عبد الفتاح محمد العيسوي، د، عبد الرحمن محمد العيسوي، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، دار الراتب الجامعية، ص28.

[2] المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، د. عاطف علبي، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص132.

المنارة للاستشارات

و الإحصائية، و يمكن الوصول عن طريق هذه الدراسة إلى صياغة النظريات الاجتماعية [3].

فكما نرى يقوم الأمر على المقارن في كل شئ كما لدى الموسوعة الفلسفية أيضا ، حيث يرد بمروحة أوسع تتعدى علم الاجتماع إلى اللغة والتاريخ والحضارة ، فالمنهج المقارن هنا هو منهج لبحث الظواهر الثقافية التي يستدل منها على القرابة في التكوين أي على وجود أصل مشترك، بإثبات التشابه في الصورة، والمنهج المقارن يعيد إنتاج ويقارن أقدم العناصر المشتركة في الميادين المختلفة للثقافة و المعرفة[4].

المطلب الثاني: الأصول التاريخية للمنهج المقارن

لقد أجمعت معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية على تحديد الحقبة الزمنية التي ظهر فيها المنهج المقارن والتي تعود إلى العصر اليوناني وبالتالي فإن المنهج المقارن هو منهج قديم قدم الفكر السياسي فقد كان أرسطو من المفكرين المبادرين بتطبيق المنهج المقارن في أبحاثه السياسية ولاسيما عندما تعرض لدراسة ومناقشة حوالي 158دستور و النظم السياسية في اليونان القديم و ذلك في مؤلفه السياسة، فهو يرى أن المعرفة السياسية رهينة بملاحظة تعدد المنتظمات السياسية و مقارنة ما بينها من نقاط اختلاف ونقاط ائتلاف، وفي اعتقاده أن هذا التعدد النظمي يرجع أساسا إلى وجود فوارق جوهرية فيما بين تلك المنظمات السياسية. والمنهج المقارن هو وحده الكفيل بالكشف عن تلك الفوارق.

إلى جانب أرسطو في العصر اليوناني فقد وجد المنهج المقارن مساهمة كبيرة في القرون الوسطى من طرف بعض المفكرين المسلمين و على رأسهم: عبد الرحمن،

[3] د. عاطف علبي، المرجع نفسه، ص133.

[4] د. عاطف علبي، المرجع نفسه، ص134.

المنارة للاستشارات

ابن خلدون والفرابي، فالأول استخدمه في دراسة المقارن لأجيال الدولة في إطار ما أسماه بالعصبية، وذلك في مقولتي الإكراه والإقناع ، أما الثاني فقد أستعمله للموازنة بين الدول الفاضلة والدول الضالة في مقولة السعادة.

أما في العصر الحديث فقد استخدم المنهج المقارن من قبل كل من نيكولا ميكيافيلي في دراسته للنظم السياسية ومختلف أنواع الحكومات...

وجيمس برايس في مقارنته بين مختلف الأنظمة السياسية الديمقراطية الحديثة في العالم الحر قبل الحرب العالمية الأولى.

كما قام ابن خلدون باستخدام المنهج المقارن حيث قارن بين ألوان البشر في المناطق الحارة وبين ألوان أقرانهم في المناطق المعتدلة أو الباردة

كما يقارن ابن رشيد بين كفاءات الرجال والنساء في خدمة المجتمع و استنتج أن النساء لديهن قدرات معينة شبيهة بالرجال ولكن الرجال يتحملون العبء الأكبر من العمل، وأرجع سبب إرهاق الرجال بالكثير من الأعمال، لأن المجتمع لم يساوي بين الرجل والمرأة وبالتالي كان العبء الأكبر على الرجل.

كما استخدم المنهج المقارن في الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية والاجتماعية والاقتصادية منذ، زمن طويل.[5]

طبق المنهج المقارن بصفة خاصة أوجست كونت في، علم الاجتماع (دروس في الفلسفة الوضعية 1830 -1842والفيلولوجيا (فقه اللغة)، تطور في ألمانيا على يد ياكوب جريم و أوغست فريدريك و أوغست شلايماخر، كما طوره فرديناندیسوسير في سويسرا، وأعطاه دفعة قوية علماء الروس: بودوين دي كورتيني و أ. ن، فيسلوفسكي و أ. ك. فوستوكوف و غيرهم...

[5] التفكير العلمي والمنهجية ، حسن ملحم، مكتبة المدينة، الأردن، 2008، ص276.

المنارة للاستشارات

من أقدم من نبه المنهج المقارن في مجال التاريخ الفيلسوف، و محلل اللغة الألماني ك. ف همبولت (1767-1835و خاصة في مؤلفه "حول مهمة المؤرخ"، وفي سنة 1907 كتب كلوتز بأن المنهج المقارن أتاح للعلوم المختلفة إمكانية تحقيق تقدم شبيه بالمعجزة.

من أشهر الدراسات التي، أنجزت باعتماد هذا المنهج: k. A. Wittfogek,OrientalDespotism: A Comparative study of total power. New Haven,1957[6]

المبحث الثاني: شروط المقارنة و أنواعها

نتطرق في هذا المبحث إلى معرفة شروط عملية المقارنة التي يقوم عليها هذا المنهج و أنواعها.

المطلب الأول: شروط المقارنة.

يمكننا بواسطة المقارنة الوصول إلى تحقيق دراسة أوفى و أدق، ولتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر شروط تحكم هذه العملية الذهنية:

-يجب أن لا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة واحدة وإنما تستند إلى دراسة مختلف أوجه الشبه و الاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

-أن يسلط الباحث على الحادثة موضوع الدراسة ضوءاً أدق و أوفى بجمع معلومات كافية و عميقة حول الموضوع

-أن تكون هناك أوجه شبه و أوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.

-تجنب المقارنات السطحية و التعرض إلى جوانب أكثر عمقا لفحص و كشف طبيعة الواقع المدروس و عقد المقارنات الجادة و العميقة.

[6] منهج البحث المقارن، د. عبد الجواد بكر، بحوث و دراسات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى ، 2003، ص18.

المنارة للاستشارات

-أن تكون مقيدة بعاملي الزمان و المكان فلابد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان و مكان نستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة وقعت في زمان و مكان آخرين.

-أن تقارن يعني أن تتبع فقط أثر المفاهيم من الخط، الواحد أي ليس تعكس موضوعات و ظواهر و أشياء من صنف واحد للواقع الموضوعي ولا يجوز مطلقا مقارنة مالا يقارن مثلا: مقارنة حركة الميكانيكية مع حركة الأحياء، أو القانون مع الحجر.

إن طرق هذه القاعدة للمقارنة في المحاجية أو البحث العلمي يؤدي إلى نتائج غير دقيقة وبالتالي خاطئة.

-أن تقارن يعني أن تلاحظ أو تجد شيئاً مشتركا بين الظواهر والموضوعات المقارنة لأن المنهج المقارن يستلزم هذا الشيء المشترك بين الموضوعات المقارنة وهذا الشيء ممكن أن يكون علامة أو خاصية أو رابطة ما.

-أن تقارن يعني أن تقارن وتميز الموضوعات بتلك العلائم التي تنطوي، على مغزى جوهر هام مثلا عن مقارنة القوانين يجب التركيز على جوهرها أولا ثم إشكالها ثانياً.

-أن تقارن يعني أن تعتمد دائماً المبدأ التاريخي ، فلا يجوز مثلا مقارنة **USA**المعاصرة مع دولة الفراعنة على الرغم من أنهما معا يشكلان ظاهرة واحدة وهي، ظاهرة الدولة.

-أن تقارن ينبغي أن تحدد غرض المقارنة أي ما الذي تستهدفه من المقارنة والى ماذا تريد أن تصل مثلا: تقارن نظرية معينة أو لغرض تفضيل، نظام على آخر أو لغرض توحيد القانون عن نطاق إقليمي مثلا.

-أن تقارن يعني أن تستخدم مقولات ومصطلحات الموضوع بطريقة سليمة وتوظيفها توظيفاً صحيحا، ففي إطار القانون مثلا: لا تستطيع أن تبحث مما لم

المنارة للاستشارات

تعرف بصورة دقيقة مصطلحات و مقولات القانون مثلا: نظام القانون، فرع القانون، مؤسسة، الأهلية، الالتزامات...

-عندما نقارن يجب أن تكون معلوماتنا حول موضوعات المقارنة واسعة و عميقة مثلا: لا يستطيع الباحث أن يقارن بين النظام القانوني الانجلوسكسوني و النظام القانوني الجرماني الايطالي دون أن يكون قد درس، دراسة شاملة واطلع بصورة عميقة وهكذا بالنسبة للنظم و الموضوعات الأخرى.[7]

المطلب الثاني: أنواع المقارنة

للمقارنة أربعة أنواع و هي:

أ/المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه فغالبا ما نمس جوهر الظاهرتين المقارنتين مثال:

مقارنة النظام السياسي **USA** بالنظام السياسي **URSS** فمثل هذه المقارنة تعتبر مقارنة مغايرة والتشابه بينهما يمس الاختلاف الجوهر

ب/مقارنة اعتيادية: وهي مقايسة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون كقاعدة أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف ، وغالبا ما تكون أوجه الشبه تدور حول الظاهرتين المقارنتين ، أما الاختلاف فغالبا ما يدور حول شكل الظاهرتين المقارنتين: مثل مقارنة الأنظمة السياسية البرجوازية بعضها بالبعض الآخر.

[7] المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، د، إبراهيم أبراش، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 2008 ، ص192.

المنارة للاستشارات

ج/المقارنة الداخلية: وهي مقارنة تدرس حادثة واحدة مثال البطالة أثناء الثورة قد يكون راجع إلى ضعف النشاط الحربي أو هجرة السكان أو تجمعهم في السجون و المحتشدات.

د/المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها.[8]

الفصل الثاني: آليات تطبيق المنهج المقارن من حيث أهدافه و خطواته.

قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين و كل مبحث إلى مطلبين، حيث تطرقنا إلى آلية تطبيق هذا المنهج من خلال أدواته في المطلب الأول من المبحث الأول و إلى خطواته في المطلب الثاني، أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى أهداف هذا المنهج في المطلب الأول و إلى أهدافه في المطلب الثاني، وفي الأخير سنتطرق إلى معرفة مزايا وعيوب هذا المنهج.

المبحث الأول: آليات تطبيق المنهج المقارن

إن المنهج المقارن منهج متعدد الخدمات، فهو مستعمل في اغلب العلوم الاجتماعية والعلمية فهو في كل موضع له أهداف يؤديها و غايات يوصلها لنا وما علم القانون إلا واحد من هذه العلوم له طريقته في الاستفادة من هذا المنهج وهذا ماسنتطرق له في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: أدوات المنهج المقارن

إن تطبيق المنهج المقارن في العلوم القانونية يتطلب العديد من الأدوات التي تساعده على إجراء عملية المقارنة ولو نتتبع مراحل هذا المنهج لوجدنا أن كل مرحلة منه تتطلب مجموعة من الأدوات التي لابد أن تتوفر لكي ننتقل إلى مرحلة موالية من هاته الأدوات الملاحظة وهي المطلوبة في معظم المناهج العلمية، والملاحظ أن المنهج المقارن يحمل في طياته العديد من المنهج الأخرى، والسبب في

[8] د. عاطف علبي، المرجع السابق، ص120.

المنارة للاستشارات

ذلك واضح إذ لا يمكن أن نقارن بين شيئين ونحن لم ندرسهما بعد ودراستهما تتطلب استعمال المنهج الوصفي أو التاريخي[9].

الفرع الأول: الملاحظة

تعرف الملاحظة على أنها المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك ما أو ظاهرة معينة في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة بغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص هذا السلوك أو هذه الظاهرة، وتعتمد الملاحظة على خبرة وقابلية الباحث في الصبر لفترات طويلة لتسجيل المعلومات.

وتعتمد الملاحظة على خطوات على خطوات ضرورية:

- تحديد الهدف الذي يسعى الباحث للحصول عليه.
- تحديد الأشخاص المعنيين بالملاحظة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاختيار الجيد والملائم لهؤلاء الأشخاص
- تحديد الفترة الزمانية المناسبة للملاحظة بحيث يتناسب مع الوقت المخصص للباحث.
- ترتيب الظروف المكانية الملائمة للملاحظة.
- تحديد النشاطات المعنية بالملاحظة (مايتطلب معرفته من الملاحظة).
- جمع المعلومات بشكل نظامي ثم تسجيلها.

الفرع الثاني: الاستبيان

يعد الاستبيان وسيلة من وسائل جمع المعلومات، كما يعد من أوسع الطرق انتشارا.

[9] المنهج العلمية و فلسفة القانون، أحمد خروع، مدخل تمهيدي لطلبة السنة أولى ليسانس حقوق، ص134.

المنارة للاستشارات

ويعرف عبد الباسط محمد الاستبيان بأنه مجموعة الأسئلة التي ترسل إلى الأشخاص لاستفتائهم حول موضوع معين أو مشكلة معينة، وهناك وسائل عديدة لتطبيق الاستبيان: كنشره في جريدة أو مجلة أو إذاعة وبرنامج تلفزيوني أو بواسطة صندوق بريد القارئ أو عن طريق البريد الإلكتروني.

الفرع الثالث: المقابلة الشخصية

يطلق على هاته الأداة طريقة التحقي (Investigation، التي تتميز بالاتصال وجهاً لوجه، وتعد من الأدوات الهامة لجمع المعلومات في البحث المقارن، كما يختلف الوقت اللازم لكل مقابلة باختلاف، طبيعة البحث و موضوعه، فقد يتراوح الوقت بين عدة دقائق وساعة كاملة وهذا بحد ذاته يتوقف على نوع البيانات المطلوبة وكذلك المقدرة على الباحث، في الحصول على ما يريد.

وأهم ماتتميز به طريقة المقابلة الشخصية ارتفاع نسبة الحالات التي يمكن الحصول عليها، خاصة إذا كان كل من الأعداد و التنظيم دقيقاً. كما يقترن استخدام تلك الطريقة بجدول لتسجيل البيانات.

الفرع الرابع: العينة

تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث عن مشقات دراسة المجتمع الأصلي، تمر العينة على خطوات في اختيارها حيث يتم تحديد المجتمع الأصلي للدراسة وتحديد حجم العينة المطلوبة وتحديد، أهداف البحث.

والعينة لها عدة أنواع منها العشوائية التي يتم اختيارها عشوائيا دون أية شروط وضوابط ، و منها المنتظمة التي تختار على أساس شروط و ضوابط تحكم الظاهرة أو الأشخاص، ومنها الطبقية التي تخص طبقة معينة من المجتمع دون الطبقات

المنارة للاستشارات

الأخرى، و هناك أيضاً التي تختار من فئات معينة و محددة و ليس جميع فئات المجتمع.[10]

المطلب الثاني: طرق استخدام المنهج المقارن

هناك خمسة طرق لتطبيق أو استخدام هذا المنهج.

الفرع الأول: طريقة الاتفاق

تشير إلى اشتراك جميع الظروف المؤدية إلى حدوث واقعة أو ظاهرة ما في عامل واحد مشترك وإن تكرار هذا العامل في كل مرة يحتمل أن يكون هو السبب في وقوع الظاهرة التي لا تحدث عادةً بدونه.

إن هذا المبدأ استفاد منه قديماً فريق من الباحثين في أمريكا عن وباء راح ضحاياه عدد من النساء بعد أن اكتشفوا أن وجود عامل مشترك تتحد فيه جميع الضحايا، إذ وجد أن العامل المشترك هو شرائهن جميعاً لنوع من الفراء رخيص الثمن، وعند فحصه فحصاً دقيقاً تبين أنه يحمل جراثيم المرض، الذي قضى على جميع السيدات المرتديات لهذا الفراء، كما استفاد منه حديثاً فريق من الباحثين اللبنانيين في الكشف عن أسباب حدوث وفيات بين مدخني (النرجيلة)، وبعد التقصي تبين وجود عامل مشترك يتمثل في استنشاق مادة سامة تنبعث من قطعة الكربون (الفحم)، المستخدم في إشعال النرجيلة.

الفرع الثاني: طريقة الاختلاف

اكتشف ستيوارت مل أن طريقة التلازم في الوقوع غير كافية لإثبات علاقة العلة بالمعلول فوضع هذه الطريقة التي تستند على أنه إذا تشابه مجموعتان في كل الظروف ماعدا ظرف واحد فالفرق بين المجموعتان هنا يعزى إلى هذا الظرف.

[10] أساسيات البحث العلمي، د. منذر الضامن، ص89.

المنارة للاستشارات

الفرع الثالث: الطريقة المشتركة

تجمع هذه الطريقة بين الظاهرتين الأولى و الثانية، طريقة الاتفاق و طريقة الاختلاف، بحيث تستخدم الأولى لاختبار صحة الفروض والعثور على العامل المشترك المسبب لحدوث الظاهرة، ثم تستخدم الثانية لإثبات أن الظاهرة أو النتيجة لا تحدث من دون العامل المشترك، وتستند هذه الطريقة إلى الأساس التالي:

آن النتيجة ترتبط بالسبب وجوداً وعدماً، فإذا اوجد السبب وجدت النتيجة، وإذا غاب السبب غابت النتيجة.

الفرع الرابع: طريقة التغيير النسبي

لما كانت العلة والمعلول دائماً متلازمان في الوقوع لذا فان التغيير في العلة يستوجب التغيير الموازي له في المعلول، سواء زيادة كان أو نقصان، فكلما زادت العلة زاد المعلول والعكس صحيح.

الفرع الخامس: طريقة العوامل المتبقية

يطلق عليها أحيانا طريقة البواقي وتستخدم عندما تكون العوامل التي تسبب بعض أجزاء من الظاهرة معروفة للباحث فان الأجزاء المتبقية من الظاهرة لابد أن تكون ناتجة عن العامل أو العوامل المتبقية.[11]

المبحث الثاني: أهداف المنهج المقارن، خطواته و تقييمه

قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى معرفة أهداف هذا المنهج، وفي المطلب الثاني إلى الخطوات التي يقوم عليها و في الأخير سنتعرف على مميزات و عيوب هذا المنهج.

[11] أسس البحث العلمي القانوني، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والأطروحات العلمية، د. باسم بشناق، ص32.

المنارة للاستشارات

المطلب الأول: أهداف المنهج المقارن

تتمثل أهداف المنهج المقارن فيما يلي:

-تحديد أوجه الشبه والاختلاف: من بين السمات الأساسية المنهج المقارن المطبق في العلوم القانونية أنه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين النماذج الاجتماعية و النظم القانونية ويسمح بتحديد مستوى الاحتكاك والانتفاع الحضاري.

-تحديد المحاسن والعيوب: كذلك يسمح المنهج المقارن بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر و النماذج المدروسة، وهو مايسمح بوضع البرامج العلمية المركزة لسد الثغرات وإثراء الجوانب الإيجابية ومحاسن الظواهر و النماذج.

-معرفة أسباب التطور : إن الدراسات العلمية التي توظف المنهج المقارن هي التي تمكننا من معرفة قواعد تطور المجتمعات وانتقالها من مراحل بدائية إلى مراحل متقدمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية، وهو مايسمح بمعرفة أسباب التطور و العمل من أجل تحسين المستوى الحضاري للدول و الشعوب.[12]

المطلب الثاني: خطوات المنهج المقارن

يتم البحث المقارن وفق خطوات و مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

-تحديد مشكلة البحث الخاضعة المقارنة: على الباحث أن يحدد مشكلته بدقة ووضوح، فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين. . . . ومنه عليه اختيار عينة البحث بحيث تتكون من مجموعتين أو أكثر متكافئتين ومتشابهتين في معظم الخصائص من مجتمع محدد لتمثيله تمثيلا جيداً، بحيث تكون إحداهما تجريبية توجد فيها الخاصية المراد دراستها والأخرى ضابط.

[12] د. باسم بشناق، المرجع السابق، ص25.

المنارة للاستشارات

-وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات والمفاهيم والتعريفات: بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل، يقوم الباحث بوضع الفرضيات، وهي عبارة عن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، كما يقوم بتجميع البيانات والمعلومات بواسطة الأدوات المناسبة من استبيانات أو مقابلات.....

-تحليل البيانات و تفسيرها: وهته المرحلة هي نفسها تمر بمراحل حديدة تبدأ بمراجعة المعلومات و تبويبها وتفريغها في جداول.

ملاحظة: هناك عدة تقسيمات لمراحل هذا المنهج من غير التي أعطيناها مثلا:

-تحديد مشكلة البحث

-مراجعة البحوث والدراسات السابقة إن وجدت

-تصميم البحث و تحديد خطواته الإجرائية

-جمع البيانات والمعلومات

-تحليل البيانات وتفسيرها

-عرض النتائج وكتابة تقارير البحث[13].

المطلب الثالث: تقييم المنهج المقارن

سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة مميزات و عيوب هذا المنهج.

الفرع الأول: مميزات المنهج المقارن

يتميز هذا المنهج بعدة مميزات نذكر منها:

-تعتبر درجة الصدق في النتائج مرتفعة جداً.

-يمكن بواسطته دراسة العلاقة بين عدد كبير من المتغيرات، وهذا بلا شك يساعد على صحة تفسير النتائج التي يتوصل إليها الباحث.

[13] د. باسم بشناق، المرجع السابق، ص 36.

المنارة للاستشارات

-يمكن من خلاله الوصول إلى مؤشرات قوية و ذات أهمية وقيمة علمية كبيرة في فهم الظاهرة المدروسة و طبيعتها.

-هناك الكثير من الظواهر لا يمكن دراستها تجريبياً، وإنما يمكن تشخيصها عن طريق المقارنة.

-المنهج المقارن غير مكلف بالتجربة لإجراء عملية المقارنة.

-يسهل اتخاذ القرارات عند اختيار هذا المنهج.

-سهولة إجراء المعالجات الإحصائية اللازمة لتطبيقه[14].

الفرع الثاني: عيوب المنهج المقارن

يعاب عليه ما يلي:

-يعاني من قصور شديد يجب أخذه في الاعتبار عند استخدامه في دراسة ما، لأن المتغير المستقل يكون قد حدث بالفعل ، فلا يمكن تعريضه لنفس عوامل الضبط التي يتعرض لها المتغير في البحوث التجريبية ، ولذلك يجب الحرص الشديد عند تفسير النتائج، فالعلاقة السببية قد تبدو على غير ماهي عليه في الواقع، ومثال ذلك قد يفترض، الباحث أن مفهوم الذات عامل محدد للمستوى التحصيلي، ويحصل الباحث على مجموعتين تتصف إحداهما بارتفاع مفهوم الذات، بينما تتصف الأخرى بانخفاضه، ثم يقارن المستوى التحصيلي للمجموعتين ، وتظهر النتائج أن المجموعة ذات المستوى المرتفع هي بالفعل المجموعة الأعلى تحصيلاً، لكن على الرغم من صحة هذا التحليل إلا أنه غير دقيق، (لماذا)، لأنه من الصعب التحقيق أو التأكيد من أن ارتفاع مفهوم الذات كان سابقاً على التحصيل المرتفع، فقد يكون العكس هو الصحيح، وأن التحصيل المرتفع هو السبب في ارتفاع مفهوم الذات.

[14] منهجية البحث ترجمة من الفرنسية، مانيوجيدير، ص104.

المنارة للاستشارات

-يوجد صعوبات تواجه البحث في المنهج المقارن أي إجراء البحوث المقارنة، وهذه الصعوبات تتلخص فيما يلي:

_إذا كانت المقارنة مثلا بين التربية والتعليم بين دول عربية و دول آسيوية مثلا، فمن الصعب تفسير النتائج.

_المنهج المقارن يتطلب معرفة واسعة حول ماسيتم المقارنة بينهما.

_الاختبارات السيكولوجية و النفسية يصعب تطبيقها في البحث المقارن.

_تتطلب المقارنة قدرات خاصة في الباحث الذي يطبقها مثل الصبر، الحكمة، الذكاء...، إضافة إلى مؤهلاته وقدراته العلمية[15].

خاتمة:

على الرغم من أن المقارنة كمنهج قائم بذاته حديث النشأة، إلا أنها قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدمها أرسطو وأفلاطون كوسيلة للحوار في المناقشة قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش، كما تم استخدامها في الدراسات المتعلقة بالمواضيع العامة كمقارنة بلد ببلد آخر، إضافة إلى استعماله في المواضيع الجزئية التي تحتاج إلى الدراسة والدقة، كما أسهمت الدراسات المقارنة بالكشف عن أنماط التطور واتجاهاته في النظم الاجتماعية.

من خلال ماسبق في بحثنا نجد أن المنهج المقارن هو المنهج الوحيد الذي يتميز بدراسة ظاهرتين معاً، أو أكثر، وذلك من خلال إجراء عملية مقارنة بينهما ، بقصد إيجاد أو تحديد عامل امتياز الأول عن الثاني، أو محاولة التنسيق بينهما لإيجاد أو استخراج ما هو أفضل منهما، ولهذا نستطيع القول أن المنهج المقارن هو القلب النابض للعلوم القانونية والاجتماعية، إذ أن المنهج المقارن أحد مناهج البحث

[15] د. مانيوجيدير، المرجع السابق، ص105.

المنارة للاستشارات

العلمي الذي يكشف عن الظواهر والاستزادة من الوصول إلى تحليل الظواهر، وهذه مهمة الباحث باستخدام أدوات ومناهج البحث العلمي، ولذا نجد أن مقارنة الأنظمة القانونية كمقياس مقرر على طلبة كلية الحقوق والتي تعتمد على المنهج المقارن.

قائمة المصادر والمراجع.

1 – أساسيات البحث العلمي، د. الضامن منذر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

2- أسس البحث العلمي القانوني، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والأطروحات العلمية، د. بشناق باسم، 2013.

3 – التفكير العلمي والمنهجية، ملحم حسن، مكتبة المدينة، الأردن، 2008.

4 - المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، د. أبراش إبراهيم، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 2008.

5 - المنهج العلمية وفلسفة القانون، مدخل تمهيدي لطلبة السنة أولى ليسانس حقوق، خروع أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

6 – المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، د. علبي عاطف، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

7 - مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، د. محمد العيسوي عبد الفتاح، محمد العيسوي عبد الرحمن، دار الراتب الجامعية، 2008.

8 - منهج البحث المقارن، بحوث ودراسات، د. بكر عبد الجواد، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2003.

9 - منهجية البحث، جيديرمانيو، ترجمه من الفرنسية، ملكة أبيض، مكتبة طريق المعرفة، 2013.

المنارة للاستشارات